مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 01 السنة 2021 ص 259 - 278

تاريخ الإرسال: 2020/01/19 تاريخ القبول: 2020/08/28
تاريخ النشر: 2021/01/30

البعد التداولي للاستلزامِ الحواري في القصص القرآني
قصةُ النبي إبراهيم –عليه السلام- أنموذجا

The pragmatic dimension of the conversational implicature in Quranic stories
the story of the Prophet Ibrahim -peace be upon him- as a model

د. محمد عرباوي
جامعة المسيلة، mohamed.arbawi@univ-msila.dz

ملخص:

ترمي هذه الورقة إلى دراسة البعد التداولي لظاهرة الاستلزام الحواري في قصة النبي إبراهيم –عليه السلام– الواردة في سور القرآن الكريم، حيث عالجنا مظاهر خروج المتكلم عن القواعد الأساسية للحوار، وكذلك أسبابها، وانعكاساتها على طرفي التخاطب، وعلى المتلقي المتباعد للخطاب. توصلنا إلى نتائج أبرزها أن حوار إبراهيم مع ربه ومع كل من أبيه والنمرود وقومه والملائكة، قد أُستلزِم في مواضع عديدة، نتيجة خرق معظم مبادئ التعاون الحواري، عن طريق الزيادة والنقصان في الكم، مخالفة الحقيقة في الكيفية، الخروج عن مناسبة الموضوع، الإطناب في الطريقة. وهذا بهدف المحاججة والتأثير في المخاطب.

الكلمات المفتاحية: البعد التداولي؛ الاستلزام الحواري؛ النبي إبراهيم؛ القصص القرآني.

Abstract:

المنارة للاستشارات

This paper aims to study the pragmatic dimension of the conversational implicature phenomenon in the story of Prophet Ibrahim -peace be upon him- contained in Surahs of Noble Qur'an, where we dealt appearances of the speaker's deviation from the basic rules of dialogue, as well as their causes, their implications on both sides of the communication, and on the speech's distant recipient. We reached results, most notably that Ibrahim's dialogue with his god and with both his father, Nimrod, his people, and angels was implicated in many places, as a result of violating most of principles of dialogue cooperation, by increasing and decreasing the quantity, violating the truth in how, deviation from the appropriateness of the topic, and prolixity in the way. This is with the aim of arguing and influencing the addressee.

Key words: pragmatic dimension, conversational implicature, the Prophet Ibrahim, the Quranic stories.

د. محمد عرباوي، mohamed.arbawi@univ-msila.dz

مقدمة

ورد في القرآن الكريم ذكر قصص عدد من الأنبياء والرسل في آيات بيّنات موزعة عبر مجموعة من السور القرآنية، حيث تتلاحم أجزاؤها لتشكل تمام القصة، وقد نجد فيها مقاطع مكررة من القصة لغاية نصية ما، وهو قليل، وقصة إبراهيم – عليه السلام– واحدة من هذه القصص التي تتعدد فيها الشخصيات المتخاطبة، ويعج فيها الحوار بين النبي والغير من أجل إذعان أحدهما للآخر في إطار الدعوة إلى توحيد الله؛ لكن هذا الحوار قد يخرج عن قواعده الأساسية برغبة من المتخاطبين أو نتيجة رد فعل معين يفرضه عليهم السياق والمقام والظروف العامة المحيطة بالخطاب، فيصبح الكلام ذا معنيين؛ صريح وضمني أو نسميهما أصل وفرع أو

المنارة للاستشارات

حقيقي ومستلزم، وهي مسألة نالت حظّها عند المفكرين العرب القدامى؛ النحويين والبلاغيين والأصوليين، لكنها أثيرت مرة أخرى عند المحدثين تحت مسمى الاستلزام الحواري، وبتفاصيل جديدة، وفق منظور مباحث علم التداوليات، وفيما يأتي سنعالج أهم المواقف الحوارية في القصة، لمقاربة ظاهرة الاستلزام الحواري وأسبابها وتداعياتها على المتكلمين في النص وعلى متلقي النص أيضاً، فما هو مجال الاستلزام الحواري في قصة إبراهيم –عليه السلام–؟ وما مدى إسهامه التداولي في التأثير على المتكلمين وعلى متلقي الخطاب خارج الحوار؟ وما هي المعاني الخفية التي يكشفها تحليل البعد التداولي لهذه الظاهرة في القصة القرآنية؟

أولاً– البعد التداولي في الخطاب

يعدّ الفيلسوف (شارل موريس Charles morris) أول من استعمل مصطلح التداولية سنة 1938م في كتابه (أسس نظرية العلامات) ويعرفها بقوله: «التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات»[1]. فالتداولية عنده تصب في مجال السيميائيات التي تربط بين العلامة ومستعمليها.

وعرفها محمود أحمد نحلة بأنها: «دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل؛ لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامل في كلام ما»[2]. فالكلمات إذن لا قيمة لها إن لم تخرج إلى الاستعمال وإلى التفاعل اللغوي بين المتكلم والسامع من أجل الوصول إلى المعنى المراد.

تدرس التداولية اللغة بربطها بالاستعمال والتداول، ويجمع تحليلها للخطاب بين التركيب والدلالة والسياق، الشيء الذي لم تنتبه له نظريات اللسانيات الوصفية (البنيوية، التوليدية التحويلية...) التي كشفت عن عجزها عن تفسير مخبوءات

المنارة للاستشارات

الخطاب وقصورها في إبراز مكنوناته، عندما اهتمت بالمستويين التركيبي والدلالي فقط للخطاب، وعزلته عن سياقاته الثقافية والاجتماعية والنفسية المحيطة به. وقد تشعبت أبعاد التداولية في التحليل اللساني، من خلال المراحل التي مرَّ عبرها تطور التحليل التداولي، ومن خلال الدرجات التي قُسّمت إليها أيضاً.

ويعد الهولندي (هانسون Hansson) أول من قسم التداولية إلى ثلاث درجات، وكل درجة تهتم بالسياق وتوظفه بطريقة تختلف عن الأخرى، كالتالي:[3]

1- تداولية من الدرجة الأولى: تهتم هذه الدرجة بالرموز الإشارية الزمانية، والمكانية، والشخصية، وتتحدد مرجعيتها من خلال سياق الحديث.

2- تداولية من الدرجة الثانية: تدرس الأسلوب أو الطريقة التي يُعبر بها عن قضايا مطروحة، وهي تدرس كيفية انتقال الدلالة من المستوى الصريح إلى المستوى التلميحي، وأهم نظرياتها: مبادئ المحادثة، الحجاج، الأقوال المتضمنة...، وسياقها موسع؛ لأنها تهتم بالاعتقادات المتقاسمة بين المتخاطبين.

3- تداولية من الدرجة الثالثة: وتمثلها نظرية الأفعال الكلامية، ومفادها أن الأقوال المتلفظ بها لا تصف الحالة الراهنة للأشياء فقط بل تنجز أفعالا، والسياق هو الذي يحدد ماهية المتلفظ به إذا كان أمرا، أو نهيا، أو استفهاما...

أصبح التحليل التداولي يتكئ على عدة أبعاد أبرزها: (الإشاريات، الافتراض المسبق، الحجاج، أفعال الكلام، الاستلزام الحواري)، ويركز على النشاط اللغوي مقترنا بمستعمليه وبظروف استعماله؛ من خلال استخدام العلامات اللغوية بنجاح ضمن السياقات المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب. ونحن بدورنا سنركز في هذه الورقة على البعد الأخير لدراسة مستويات الحوار الداخلية والخارجية في قصة سيدنا إبراهيم، لتوضيح مقاصد المتخاطبين وكيفية فهم بعضهم بعضا، وطريقة إنتاجهم لفعل كلامي تواصلي في موقف محدد تحت تأثير الظروف العامة المحيطة بهم.

المنارة للاستشارات

ثانيا– الاستلزام الحواري في الخطاب

يعد (بول غرايس–Grice Paul) أول من أسس لدرس الاستلزام الحواري سنة 1975 من خلال مقاله الموسوم (المنطق والتخاطب)[4]، «وانطلق من مبدأ أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون وقد يقولون أكثر مما يقصدون، وقد يقصدون عكس مما يقولون، فأراد أن يوضح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فبنظره ما يقال هو المعنى الذي تحمله الكلمات لفظيا، وما يُقصَد هو ما يريد المتكلم أن يوصله للسامع على نحو غير مباشر معتمدا على قدرة السامع على التحليل والاستدلال فأقام معبرا بين ما يحمله القول من معنى صريح، وما يحمله من معنى متضمن»[5]، فقد اهتم غرايس إذن بالقصد الذي يريد المتكلم إيصاله للسامع.

فالاستلزام الحواري «هو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قول شيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءاً مما تعنيه الجملة بصورة حرفية»[6]؛ وهذا لأن «جمل اللغات الطبيعية في بعض المقامات تدل على معنى غير محتواها القضوي»[7]. ومن هنا نفهم أن الجمل قد تدل على معنيين اثنين، حيث يكون أحد هذه المعاني حرفيا والمعنى الآخر مستلزما، فالمعاني لا يصرح بها دائما؛ وإنما يحتكم إلى السياق؛ ففي بعض الأحيان يكون المعنى مباشرا وأحيانا لا يذكر مباشرة بل له دلالة ضمنية أو استعارة أو كناية يفهم منها. وللإحاطة أكثر بالاستلزام الحواري نعرج على طبيعته، وعلى أهم مبدأ يرتكز عليه، وهو مبدأ التعاون.

1– طبيعة الاستلزام الحواري

أكد غرايس على الطابع الاجتماعي للغة وعلى ضرورة تحليل استعمالاتها العادية، ونقد الفكرة المحورية في فلسفة اللغة العادية، المتمثلة في ربط المعنى بالاستعمال، فبدلا من الاهتمام بمعاني التراكيب، نهتم أكثر بالشروط المناسبة لاستعمال التراكيب؛ وذلك لأن العبارة اللغوية يمكنها أن تنطوي على فعل لغوي

المنارة للاستشارات

مباشر له دلالة ظاهرة يدل عليه التركيب، وفعل لغوي غير مباشر له دلالة ضمنية لا تشير إليه بنية التركيب. وهذا مخرج جديد لإشكالية المعنى.

رأى غرايس أننا نستجيب لقواعد الحوار العادية بوحي من العقل وعن قناعة منا بوجوب مراعاتها. إن إظهار القصد يمثل تعاونا بين المستعملين حتى لا يفهم المستمع خلاف ما أراد المتكلم[8]. وهنا يربط بين القصد ومبدأ التعاون، فقصد المتكلم يحدد المعنى فضلا عن التركيب والمقام، وللقصد مراتب فقد يكون صريحا أو ضمنيا، عاما أو خاصا، الخ.

حيث تنقسم الحمولة الدلالية عند غرايس إلى معان صريحة ومعان ضمنية:[9]

1-1- المعاني الصريحة

وهي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها وتشمل المحتوى القضوي؛ وهو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد. كما تشمل لقوة الإنجازية الحرفية؛ وهي القوة الدلالية المؤشر لها بأدوات تصبغ الجملة بصبغة أسلوبية ما، كالاستفهام والأمر والنهي والتوكيد والنداء والإثبات والنفي.

1-2- المعاني الضمنية: هي المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة ولكن للسياق دخل في تحديدها والتوجه إليها وتشمل معاني عرفية؛ وهي ترتبط بالجملة ارتباطا أصيلا وتلازم الجملة ملازمة في مقام معين مثل: معنى الاقتضاء. كما تشمل معاني حوارية؛ وهي التي تتولد طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة مثل: الدلالة الاستلزامية.

ولتوضيح الفرق بين معاني الحمولة الدلالية نأخذ العبارة: (هل إلى مرد من سبيل)، ففي معناها الصريح محتوى قضويا هو وجود سبيل للرجوع، وقوةً إنجازيةً هي الاستفهام، أما في المعنى الضمني فتأوي معنى عرفياً هو اقتضاء حال المتكلم بالعودة إلى الدنيا، ومعنىً حوارياًّ هو تمني العودة إلى الحياة الدنيا[10].

المنارة للاستشارات

لقد ركز غرايس في تحليله على نمطين من الدلالة: دلالة ظاهرة تطفو على السطح وترتبط بالجانب التركيبي ودلالة عميقة مستقلة عن الجانب التركيبي أو لا تتوفر فيها قرائن بنوية تُحيل إليها، فمن خلال جملة واحدة يمكن انجاز فعلين لغويين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر.

وهنا يتبين أن قواعد الحوار تؤسس للاستدلالات العقلية السياقية والمقامية، وتتجاوز المحتوى الدلالي للعبارات، وأن الاستلزام الحواري يعني أن يحمل الخطاب دلالتين: دلالة صريحة مفهومة واضحة للعيان، ودلالة ضمنية غير ظاهرة تفهم من السياق العام للخطاب. وحديثنا عن أنواع المعاني والدلالات للحوار، يأخذنا إلى تحليل أهم مبدأ يقوم عليه الاستلزام الحواري وهو مبدأ التعاون.

2- الاستلزام الحواري ومبدأ التعاون

أول من ذكر هذا المبدأ هو غرايس في مقاله (المنطق والتخاطب) المنوه له سابقا، ورأى فيه أن كل حوار يقوم على مبدأ التعاون، وهو مبدأ عام تخضع له الإسهامات الحوارية لكل من المتحاورين[11]، بمعنى أن على أطراف الحوار أن تتعاون فيما بينها لتحصيل المطلوب.

إذ يتوجب تعاون المتكلم مع المخاطَب على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محددا قبل دخولهما في الكلام أو يحصل تحديده أثناء الكلام[12]، فالحوار إذا يبلغ مقاصده وهدفه بتطبيق مبدأ التعاون بين المتكلم والسامع.

ويضم هذا المبدأ تحته أربعة مبادئ جزئية أو قواعد فرعية هي:

أ- قاعدة الكم: يجب أن يجعل المتكلم إسهامه في الحوار بالقدر المطلوب دون زيادة ولا نقصان.

ب- قاعدة الكيف: لا يجب التلفظ إلا بما هو صحيح وما له دليل.

المنارة للاستشارات

ج- قاعدة المناسبة/ الملائمة/ العلاقة: يجب أن يتناسب الكلام مع الموضوع، بوجود صلة وعلاقة بينهما من حيث المحور والهدف.

د- قاعدة الطريقة/ الجهة: يجب الوضوح والتحديد والإيجاز والترتيب في الكلام، وتجنب الغموض اللبس والإبهام[13].

ولمبدأ التعاون صيغة مفادها: «ليكن اندفاعك في الكلام على الوجه الذي يقتضيه الاتجاه المرسوم للحوار الذي اشتركت فيه»[14]، وحين تتحقق المبادئ الفرعية المنبثقة عن هذا المبدأ الكبير فإنه يتحقق الهدف الأساس من الحوار.

وتدل هذه القواعد على ضرورة اشتراك إسهامات المتحاورين في الهدف من عملية الحوار بأسلوب ملائم حتى تبلغ نهايتها، وأن تتداخل بينها حتى يتوقف بعضها على الآخر، حيث يجعل المتكلم إسهامه في الحوار حسب الحاجة؛ ووفقا لاتجاه المبادلة الكلامية والغرض المقبول، فهذه القواعد التي تحكم الحوار هي ذاتها التي تحدد المعنى، وتطبيقها يسمح بضبط مسار الحوار وتبليغ مقاصده؛ ولذلك فإن المعنى والتواصل متوقفان على مراعاة تلك القواعد، ويؤدي خرقها باستمرار إلى زيادة غموض القصد وخلل العملية الحوارية والتواصلية.

ولكن في الواقع كثيراً ما يخالف المتكلمون هذا المبدأ وينتهكونه، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الاستلزام الحواري، حيث يتعين نقل الكلام من معناه الظاهر إلى معناه الخفي الذي يقتضيه المقام؛ لذلك توصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي بناءً على مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه؛ لأن مصدر الاستلزام هو الخرق المقصود لإحدى القواعد الأربع السابقة، وطبعاً مع احترام المبدأ العام وهو مبدأ التعاون.

بالرغم مما بذله غرايس من حرص ودقة في معالجة مبدأ التعاون؛ إلا أنه تعرض لعدة انتقادات. فهو لم يقدم إجابة واضحة ومتناسقة تبرز دور استراتيجيات الحوار في تحديد المعنى؛ وذلك لأن هذا المبدأ ينطوي على مبالغة في قبول التفاعل

المنارة للاستشارات

الحواري إلى حد التقارب الحميمي بين أطراف الحوار[15]، وهذا ما لا يعكسه الواقع، إذ إن الفرد يعبر عن خصوصياته واستقلاليته، ولا يميل دائما للتعبير بطريقة تناسب الآخرين، أو تراعي ما يشترك معهم فيه، وبالتالي فالمعنى لا يتحدد تبعا لاستراتيجيات حوارية بشكل موضوعي وبمعزل عن ذات المتكلم.

ومما يمكن تسجيله على مبدأ التعاون، تداخل قواعده الفرعية، وانطواء الواحدة منها على جانب من معنى الأخرى. ويبدو أن مبدأ الكيفية أكثر تحديدا للمعنى من غيره. كما أن غرايس اهتم في مبدأ التعاون بالجانب التبليغي من التخاطب فحسب، ورغم أنه حاول حث المتخاطبين على الأدب والصدق في الحوار؛ إلاّ أنه أسقط الجانب التهذيبي فيه ولم يهتم به بشكل كبير، كما استبعد فيه الجوانب المادية والاجتماعية والنفسية، التي تتضمن مراعاة عناصر السن والجنس والمستوى المعيشي والمركز الاجتماعي والبيئة الجغرافية والحالة الصحية والنفسية عند المتحاورين.

وأضافت الباحثة (روبين لاكوف Roubine Lakofe) إلى مبدأ التعاون مبدأ التأدب في الكلام في مقالها (منطق التأدب)، وجعلته واحداً من الافتراضات المنطقية والتداولية المكملة لسياق التلفظ، والمؤدية دورا هاما في نجاح عملية التواصل بين طرفي الخطاب، فإن كان المرسل يهدف إلى التواصل وتبليغ قصده بحيث لا يخطئ المرسل إليه؛ سعى جاهدا إلى أن يكون واضحا، أما إذا هدف إلى التعبير عما يكنه للمرسل إليه سعى إلى أن يكون مؤدبا قدر المستطاع[16]، وهذا المبدأ لا يقل أهمية عن مبدأ التعاون، فهو يفرض على المتحدثين أن يحترم بعضهم بعضا في الكلام، بأساليب الاستئذان والاعتذار والتخيير والتودد والتعفف وعدم التطفل، وغيرها.

ومجمل القول؛ إن محاولة خرق مبدأ التعاون من طرف المتكلم هي ما تشكل في النهاية ظاهرة الاستلزام الحواري، وهي سلوك تداولي يوحي بأن كثرة الاستلزامات الحوارية عند أحد المتخاطبين تؤدي في النهاية إلى فشل الحوار وعدم الوصول إلى

المنارة للاستشارات

مبتغاه، وعدم اقتناع طرفي الخطاب بالمحتوى القضوي والحجاجي للخطاب، فكثرة خروقات القواعد تؤدي إلى تثبيط التعاون، وهو فعلا ما نجده في حوارات إبراهيم مع الغير ممثلين في (الأب آزر، الملك النمرود، القوم)، وفيما يلي نحاول بيان ذلك، والكشف عن مدى إجرائية البعد التداولي للاستلزام الحواري عند إخضاعه لمعطيات قصة سيدنا إبراهيم υ في القرآن الكريم.

ثالثاً- البعد التداولي للاستلزام الحواري في قصة إبراهيم-عليه السلام-

يُصنف الاستلزام الحواري ضمن الدرجة الثانية من درجات التداولية، وفيها ينتقل المعنى من صراحته ووضوحه إلى معنى ضمني يشير إليه المتكلم في الحوار، ويفهمه المخاطب من خلال السياق الذي ورد فيه ذلك الخطاب هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن الاستلزام الحواري يُمَثَّل بمبدأ التعاون الذي وضعه (غرايس)، ويقع الاستلزام عند خرق هذه المبادئ في الحوار بين المتخاطبين. حيث يخرج فيه المتكلم عن القواعد الأساسية للحوار، وهي: مبدأ الكم، مبدأ الكيف، مبدأ المناسبة، مبدأ الطريقة. وقد وردت شواهد عديدة لهذا الخرق في قصة إبراهيم υ نذكر منها:

1- خرق قاعدة الكم

هذه القاعدة من العناصر التداولية التي تعين المتخاطبين أثناء أدائهم الحواري. ويلزم فيه أن يكون الكلام بالقدر المطلوب في الحوار لا أكثر ولا أقل إذا لم يكن هناك خرق لمبدأ الكم بالزيادة أو النقصان على حسب حاجة طرفي الخطاب، وهذا ما يؤدي إلى تحقق الاستلزام الحواري في الخطاب.[17]

1-1- خرق قاعدة الكم بالزيادة

في قوله تعالى: **{وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ}** [الشعراء 69-71]. وانطلق عرض الحوار بعبارة (**واتل عليهم نبأ إبراهيم**)، وهو أسلوب متخذ للفت الانتباه والتشويق. ثم بدأ الحوار بسؤال

المنارة للاستشارات

إبراهيم –عليه السلام– أباه وقومَه عما يعبدون بتركيب حمل معنيين معنى ظاهر هو استفهام إبراهيم –عليه السلام– عن ماهية عبادة أبيه وقومه، ومعنى ضمني استلزم من خلال خروج الاستفهام عن غرضه الأصلي إلى غرض آخر هو التعجب والاستنكار، فقد تعجب إبراهيم –عليه السلام– من عبادتهم وكيف أنهم يعبدون ما لا ينفعهم ولا يضرهم، واستنكر عليهم هذه العبادة ليدفعهم إلى التدبير والتفكير. «فإبراهيم –عليه السلام– يعلم أنهم عبدة أصنام ولكن سألهم ليريهم أن ما يعبدون ليس مستحقا للعبادة»[18].

أجاب القوم: (نعبد أصناما فنظل لها عاكفين)، «فإجابتهم لم تقتصر على الذي يعبدونه فقط؛ بل أجابوا بالفعل ومتعلقه، وما عطف عليه من تمام صفتهم مع معبودهم على سبيل الابتهاج والافتخار، فأتوا بصفتهم معهم كاملة ولم يقتصر على أن يجيبوا بقولهم أصناما»[19]. فتحقق الاستلزام الحواري هنا بخرق مبدأ الكم، عن طريق الزيادة في الحوار، فالقوم بعد أن أجابوا عن سؤال إبراهيم لزموا الزيادة في القول بأن أضافوا حالة طول اعتكافهم للأصنام افتخاراً، رغم أن كلام إبراهيم يتضمن قوة إنجازية هي الاستفهام بمحتوى قضوي يتعلق بطبيعة المعبود فقط.

1-2- خرق قاعدة الكم بالنقصان

ورد خرق هذه القاعدة بالنقصان في قصة إبراهيم –عليه السلام– عن طريق الحذف، ففي قوله تعالى: **{وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}** [البقرة124]. اختار الله تعالى إبراهيم –عليه السلام– أن يكون إماما للبشر بعد أن ابتلاه واختبره. والدلالة الصريحة المستفادة من عبارة (وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُه بكلمات فأتمهن) هي إخبار الناس من المؤمنين والمشركين بما حدث في قصة إبراهيم –عليه السلام– من ابتلاء. فمعناها «أذكر يا محمد حين اختبر الله عبده إبراهيم الخليل وكلفه بجملة من التكاليف

المنارة للاستشارات

الشرعية من أوامر ونواه فقام بها خير قيام»[20]، فالله تعالى كلف إبراهيم –عليه السلام– بأمور وفرض عليه فرائض، وهو على علم منه سبحانه وتعالى بوفاء إبراهيم –عليه السلام– وأنه أحق الناس بالإمامة.

لكن رافقت هذه الدلالة الصريحة فيما بعد دلالة ضمنية، واستلزم الحوار معنيين؛ معنى ظاهر هو أن الله تعالى أراد أن يخبر الناس ويبين لهم قصة ابتلاء إبراهيم، ومعنى خفي هو مدح وثناء الله تعالى على نبيه وإخلاصه وكيف اصطفاه من عباده المقربين وجعله إماما. وهذا من خلال تبشيره له (إني جاعلك للناس إماما)، فيستلزم هذا القول أن الله تعالى وعد إبراهيم بالإمامة بعد أن نفذ أوامره وأتم كلماته. فكان جواب إبراهيم –عليه السلام– بعد هذا التبشير قوله: (ومن ذريتي)، أي أراد أن تنتقل هذه الإمامة إلى نسله فيفلح أولاده وأحفاده في كسب قيم الإيمان. فورد جوابه –عليه السلام– استفهاما عن حال ذريته وهذا هو المعنى الحرفي للجواب، إلا أنه استلزم معنى ضمنيا من خلال خروج الاستفهام عن غرضه الأصلي إلى التمني والدعاء.

وفي هذا الحوار نجد أن الله تعالى يرد على إبراهيم –عليه السلام– بقوله: (لا ينال عهدي الظالمين) فكانت «استجابة مطوية بإيجاز وبيان للفريق الذي تتحقق فيه دعوة إبراهيم والذي لا تتحقق فيه، بالاقتصار على أحدهما لأن حكم أحد الضدين يثبت نقيضه للآخر على طريقة الإيجاز. ولم يذكر الصنف الذي تتحقق فيه الدعوة لأن القصد ذكر الصنف الآخر تعريضا بأن الذين يزعمون أنهم أولى الناس بإبراهيم وهم أهل الكتاب ومشركو العرب هم الذين يُحرمون من دعوته»[21]، ومن هذا فإن القول حمل معنى مستلزما وهو أن التشريف سيكون لبعض من ذريته –عليه السلام–

.

المنارة للاستشارات

يتبين لنا أن المعاني الواردة في هذا الحوار تعدّت المعنى الحرفي إلى معان ضمنية من خلال السياق الواردة فيه، ومعلومات الحوار كانت موجزة ولم تعط المعلومات المفصلة، فالقول: (لا ينال عهدي الظالمين) فيه استلزام حواري عن طريق خرق مبدأ الكم بالنقصان؛ لأنه أنقص ذكر الذين ينالون عهد الله عز وجل وهم المؤمنون، لكن المتلقي يفهم ذلك دون ذكر وإنما بتأويل التعريض الموظف في الخطاب، وهذا النوع من الاستلزام لم يضر بالمحاورة؛ بل زادها رهبة وخشوعا من الله عز وجل لدى الطرف المخاطَب وهو إبراهيم وأيضا لدى المتلقي المتباعد للخطاب عموما، وانتهاك هذا المبدأ الغرايسي تمظهر في أسلوب بياني تلميحي جميل.

2- خرق قاعدة الكيف

تدعو هذه القاعدة إلى تفادي القول المكيف على أنه كاذب، وتحدث عندما يقول المتكلم ما يظنه كاذبا ولا يستطيع البرهنة عليه، ففي أثناء الحوار يجب على المتكلم أن لا يتفوه بما لا يستطيع إثباته للمخاطب. فإذا حصل ذلك فإن مبدأ الكيف قد أُنتهك؛ كالحوار في قوله تعالى: **{أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}** [البقرة258]، فإبراهيم –عليه السلام– يحاور الملك النمرود حول قدرة الله تعالى وإثبات ربوبيته. فبدأت باستفهام (ألم تر) وهو «استفهام مجازي متضمن معنى التعجب»[22]، وهذا التعجب إنما هو من حال النمرود. ثم قال إبراهيم –عليه السلام– (رب الذي يحي ويميت)، فأجاب النمرود (أنا أحي وأميت) وهذا الإخبار فيه كذب، لأنه استلزم المكابرة والإدعاء والعناد من طرفه، فلما وجد إبراهيم –عليه السلام– هذا منه ألجمه بقوله (فإن الله يأت بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب). وبمطابقة قول النمرود (أنا أحي وأميت) مع قواعد التخاطب نسجل انتهاك مبدأ

المنارة للاستشارات

الكيف؛ فالنمرود قال قولا لا يستطيع البرهنة عليه ولا إقناع الطرف الآخر المشارك في الحوار به، وحجته التي ساقها لإثبات زعمه بقدرته على الإحياء والإماتة هو «أن أوتي بالرجلين قد استحقا القتل فأمر بقتل أحدهما فيُقتل وبالعفو عن الآخر فلا يُقتل»[23]، وهذا خرق لكيفية الصحة وتعدّ على وصف الحقيقة.

كما انتهك مبدأ الكيف في الحوار في قوله تعالى: **{وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ * فَجَعَلَهُمْ جُذَاذاً إِلَّا كَبِيراً لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ * قَالُوا مَن فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ * قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ * قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ * قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ}** [الأنبياء57-63]. وهنا سأل القومُ إبراهيم – عليه السلام– عما إذا كان هو من قام بتحطيم آلهتهم، فأجابهم بأن كبير هذه الأصنام التي يقدسونها ويسجدون لها هو من فعل ذلك. ورأى الزمخشري أن «قصد إبراهيم صلوات الله عليه لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم، وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم»[24]، ورده هذا استلزم التهكم والاستهزاء من خلال قوله (فاسألوهم إن كانوا ينطقون)، والأصنام لن ترد إذا سألوها، فما كان من غاية قوله سوى أن يسخر من معبودهم ويقلل من قيمته، ويفنّد صلاحيته للعبادة. وأيضا في قول إبراهيم –عليه السلام–: (بل فعله كبيرهم)، نسجل خرقا لمبدأ الكيف، في فهو على علم أن قوله غير صحيح؛ ولكن كان هدفه هو جعلهم يلتفتون إلى عجز آلهتهم، وأن عبادتهم لها إنما هي ضلال وكفر وشرك بالله.

3- خرق قاعدة المناسبة

تحقق هذا الخرق عند خروج الكلام بين المتحاورين عن مناسبة الموضوع. فكانت إجابة المخاطَب غير ملائمة لسؤال المخاطِب. وتحديدا في محاورة إبراهيم –عليه

المنارة للاستشارات

السلام– قومه في قوله تعالى: {قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ * قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ} [الشعراء72–74]. وهنا أراد سيدنا إبراهيم υ أن يُقنع أباه وقومه بأن الأصنام التي هم لها عاكفون لا تنفعهم، وأنها عبادة باطلة، واستعمل في خطابه أسلوبا استفهاميا لإيقاظهم من غفلتهم فقال: (هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون) فتضمن هذا القول معنى ظاهرا هو الاستفهام، ومعنى ضمنيا هو التوبيخ، فإبراهيم –عليه السلام– في قوله هذا يلوم قومه على عبادة ما لا يسمعهم أثناء دعائهم، وهذه الأوثان جماد لا تنفعهم إذا عبدوها ولا تضرهم إذا تركوها، فما استطاعوا إجابته بل ردوا فعلهم وعبادتهم للأولين فقالوا: (وجدنا آباءنا كذلك يفعلون)، وفي هذا خرق لمبدأ المناسبة لأن إجابتهم لا تتناسب مع سؤاله –عليه السلام– فقد كان بإمكان إجابتهم أن تكون بالنفي (لا) أو بالإثبات (نعم، تسمعنا وتستجيب لنا وتنفعنا ولا تضرنا).

كذلك في قوله تعالى: {وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلاماً قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ} [الحجر51–52]. هنا حوار بين إبراهيم –عليه السلام– والملائكة الذين أرسلهم الله عز وجل لتبشيره بالولد. فبدأ الحوار بقوله تعالى: (ونبئهم عن ضيف إبراهيم) فاستُلزم لنا أسلوب الأمر الموجه من الله عز وجل إلى الرسول محمد –صلى الله عليه وسلم– بأن يخبر عن قصة إبراهيم –عليه السلام– مع ضيفه، ويستلزم من قوله: (إذ دخلوا عليه) أن إبراهيم –عليه السلام– لم يكن على علم بقدومهم؛ بل دخلوا فجأة، «فظنهم يريدون به شرا فلما سلموا عليه فاتحهم بطلب الأمن فقال: (إنا منكم وجلون) أي أخفتمونا. وفي سورة الذاريات أنه قال لهم: (قوم منكرون)»[25]، فما كان من الملائكة إلا أن طمأنوه بكشف صفتهم ومهمتهم التي أتوا من أجلها، وهي تبشيره بغلام عليم. وإذا ربطنا هذا القول بمبدأ غرايس نجد أنه قد تم خرق مبدأ المناسبة من خلال جواب إبراهيم –عليه السلام– على سلام الملائكة (إنا

المنارة للاستشارات

منكم وجلون)، وهو على غير ما جاءت به الملائكة وهو سلام الله عليهم. فأراد – عليه السلام– من خلال خرق هذا المبدأ إيصال ما في نفسه من خوف.

4- خرق قاعدة الطريقة

تقوم هذه القاعدة على مسلمة الوضوح في الكلام، الابتعاد عن اللبس، الإيجاز. فمتى استعصى على المخاطَب فهم المتكلم؛ يتحقق خرق مبدأ الطريقة وذلك لما في كلامه من غموض أو إطناب.

ففي قوله تعالى: **{وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً وَتَخْلُقُونَ إِفْكاً إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقاً فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَإِن تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ * أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ * وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاء وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُوْلَئِكَ يَئِسُوا مِن رَّحْمَتِي وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}** [العنكبوت 16-24]. نجد أن إبراهيم –عليه السلام– قد خرق مبدأ الطريقة بإطنابه في الكلام، وهو يحاول إقناع قومه بالعدول عما يعبدون ودعوتهم لعبادة الله وتقواه؛ أي «إن كان فيكم علم بما هو خير لكم مما هو شر لكم، أو إن نظرتم بعين الدراية المبصرة دون عين الجهل العمياء علمتم أنه خير لكم»[26]، وما يعبدوه إنما هو إفك نحتوه بأيديهم لا يستطيعوا أن يرزقوهم؛ إنما الرزق من عند الله وحده وحالهم حال أمم سبقتهم؛ وفي استفهامه (أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده) «جاءت الهمزة للاستفهام الإنكاري عن عدم الرؤية، نزلوا منزلة من لم ير فأنكر عليهم»[27]، واستلزم هذا القول الدعوة إلى التدبر في خلق الله وقدرته، فبعد كل

المنارة للاستشارات

ما قاله إبراهيم –عليه السلام– لقومه ومحاولته معهم من أجل هدايتهم؛ إلا أنهم أرادوا أن يقتلوه ويحرقوه لأنهم لم يستطيعوا دحض حججه فاستُلزم منهم العناد ولكن الله أنجاه منهم. ويظهر هنا أن إبراهيم –عليه السلام– قد تم خرق قاعدة الطريقة؛ لأنه أطال في كلامه من أجل إقناع قومه، وهذا ما استلزمته الدعوة والموقف الذي هو فيه أمام إصرار قومه على عبادة الأصنام.

وبعد ضبطنا مواقف الاستلزام الحواري في القصة؛ فإنه من الجدير بالملاحظة في هذا التحليل الإجرائي أن سيدنا إبراهيم –عليه السلام– وفي إطار محاججة غيره لإقناعهم بدعوته، قد راعى مبدأ التعاون الحواري بمختلف قواعده كثيراً، غير أنه في الاتجاه المعاكس نجد أن والده آزر والملك النمرود وقومه قد أخلوا بمبدأ التعاون بخرق جميع قواعده على الإطلاق، ولم يكن للاستلزام الحواري أثره المرتقب عند طرفي التخاطب من استجابة وإذعان وتفاهم وما إلى ذلك؛ إلا أن هذا الأثر السلبي المتوقف عند حدود المتخاطبين يتحول إلى أثر إيجابي يحمل كل شحنات الإقناع والإمتاع إذا ما تعلق الأمر بالمتلقي المتباعد لهذا الخطاب بوصفه حياديا عن الصراع ونائيا عن حوادث القصة ووقائعها.

لم يحافظ سيدنا إبراهيم –عليه السلام– على مبدأ التعاون فقط؛ بل لم يفته حتى مبدأ التأدب الذي أشارت إليه الباحثة روبين لاكوف، خاصة عندما دعا أباه إلى عبادة الخالق بألطف عبارة وأحسن إشارة، وكان يناديه بكلمة (يا أبت)، وقد تكررت معه في القرآن الكريم أربع مرات، **{إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئاً * يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطاً سَوِيّاً * يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيّاً * يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيّاً}** [مريم 42-45]، وأيضا عندما رد على أبيه بالسلام والاستغفار له **{قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيّاً}** [مريم 47]، ودعا له في غيابه **{وَاغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ}** [الشعراء 86]. وقد جازاه الله تعالى عن

المنارة للاستشارات

تأدبه مع والده الكافر أن وهب له من ذريته الأنبياء، وأولهم إسماعيل –عليه السلام– الذي تأدب معه وأطاعه في أمر ذبحه وهو لا يزال صغيرا حين قال له: {... **قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاء اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ**} [الصافات 102]. فامتثلا لأمر الله وكانا من الصابرين ففداه الله بكبش عظيم من الجنة، وجاء به جبريل .

خاتمة:

لقد راعى سيدنا إبراهيم –عليه السلام– في حواره مع الغير كلاّ من مبدأ التعاون ومبدأ التأدب لإثبات دعوته، وبالرغم من الخروقات التي مست القواعد الحوارية (الكم بالزيادة والنقصان في الكلام، الكيف، المناسبة، الطريقة)؛ إلا أن مبدأ التعاون ظل قائما، وتحقق في اتجاه واحد هو اتجاه النبي إبراهيم، أما الاتجاه المعاكس عند محاوريه (أبوه آزر، الملك النمرود، القوم)، فقد سعوا إلى تثبيط التعاون والحيلولة دون تحقيق الهدف الحواري، كما تحقق الاستلزام الحواري في شكل ممتع لدى المتلقي المتباعد (القارئ) وبأثر روحي عميق يستحضر الرغبة في عبادة الله الواحد والصبر في سبيلها، والرهبة من عقاب الله وغضبه؛ هذا الأثر لم يتحقق لدى المتلقي المتزامن، ونقصد المتحاورين السالف ذكرهم مع سيدنا إبراهيم –عليه السلام، حيث فشل الحوار والإقناع لديهم ظلما وغرورا وكبرا، رغم ما حمله من حجج دامغة ومذعنة.

إن قيام الاستلزام الحواري بناءً على خرق قواعد مبدأ التعاون وحده طرح في النهاية غير كافي الأوصاف، فنحن نرى أن مبدأ التعاون قد يقوم بعيدا عن هذه القواعد، نقصد دون الالتزام بهذه الاستراتيجيات الحوارية، ولننظر مثلا إلى وقائع المزاح والدردشة، والحوار المتأسس على لغة الإشارة أو الموسيقى أو الصورة، أو اللون، وغير ذلك مما لا يحتاج إلى صرامة استراتيجيات توجه المعنى.

المنارة للاستشارات

إذا كانت التداولية منهجا لسانيا يهتم بدراسة اللغة بربطها بالاستعمال وبمستعمليها مثل السيميائيات، فإن الاستلزام الحواري يعد من أهم مرتكزات المقاربة التداولية للخطابات، التي تقوم على استنباط المعاني الضمنية من المعاني الصريحة، وإن البحث في مثل هذه الظواهر اللسانية في رحاب القرآن الكريم يجمع بين التراث والحداثة، ويقدم على الأغلب قيمة مضافة للبحث اللغوي القرآني.

الهوامش:

[1]– شاهر الحسن، علم الدلالة السيمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، 2001، ص157.

[2]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د–ط، 2002، ص14.

[3]– لحمادي فطومة، تداولية الخطاب المسرحي مسرحية عصفور من الشرق لتوفيق الحكيم أنموذجا، الملتقى الدولي الخامس، السيمياء والنص الأدبي، جامعة تبسة، 31 ماي 2014، ص587.

[4]– Grice Paul, *Logic and conversation* , in Cole Peter and Morgan Jerry, L, (eds) *Speech acts*, in Syntax and Semantics, Vol.3 ; New York; 1975.

[5]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص33.

[6]– سامية محصول، الاستلزام الحواري في القرآن الكريم آيات من سورة مريم أنموذجا، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، العدد1، مجلد5، 2017، ص25

[7]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص.33

[4]– Grice Paul, *Logic and conversation*, p 48.

[9]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص34–35.

[10]- مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص36.

[11]– Grice Paul, *Logic and conversation*, p 49.

[12]– العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، ص103.

المنارة للاستشارات

[13]– صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2005، ص79.

[14]– طه عبد الرحمان، أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2000، ص103.

[15] – Mey, Jacob L, Concise Encyclopedia of Pragmatics, Second Edition, Elsevier Ltd, Oxford, U.K., 2009, p p.153-155.

[16]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2004، ص 97.

[17]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص34.

[18]– أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، ج7، ص21.

[19]– أبو حيان الأندلسي، المرجع نفسه، ج7، ص123.

[20]– محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت، ط4، 1981، ص93.

[21]– ابن عاشور محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ج2، 1984، ص706.

[22]– ابن عاشور، المرجع نفسه، ج3، ص31.

[23]– ابن كثير الدمشقي، أبو الفدا إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1999، مج1، ص686.

[24]– الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، لبنان، ط3، 2009، ص682.

[25]– ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج14، ص58.

[26]– الزمخشري، الكشاف، ص816.

[27]– ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج20، ص228.

المنارة للاستشارات